

فوق الطاولة

من مواطن شرير إلى حكومته:
اعتذر لم أجد «صفة»

وسام كنعان

منذ أيام والخجل يساورني، لدرجة أنني لم أتجرأ على مغادرة بيتي المستأجر خشية أن أقابل مسؤولاً حيطة أن يرمقني بنظرة عبث تذبذبي في ثيابي!

لم أكن أتوقع من نفسي كل هذا التخائل، وقلة الحياء وعدم الإحساس بالمسؤولية، وضعف الشعور بالامتثال، مقابل الخدمات الجلية التي تقدمها لنا الحكومة، وخاصة وزارة النفط الموقرة ممثلة بشركة المحروقات «سادكوب»!

لم أملك نفسي عن الدهشة يوم أخبرني أقرابي في سهرة ريفية دارت أحاديثها حول الرعاية المترفة التي تسيجنا بها حكومتنا، بأنه بات بإمكاننا حجز دور لتعبئة مادة المازوت باتصال مجاني برقم ريباعي؛ يا للهول! قمنا بذلك وبالفعل لم تمض سوى بضعة أيام حتى اتصل بي سائق الصهريج المبارك ليسألني عن عنواني، وقد فوجئ بأنه في ركن الدين، رغم أنني استصدرت البطاقة الذكية من مركز المهاجرين!

اعتذرت منه شديد الاعتذار لأنني لا أملك بيتاً، ولا عنواناً ثابتاً، يوفر على الحكومة الموقرة إيفصال خدماتها الوافرة بسهولة! فدائماً نحن المواطنين «الأشعر» وديمو الحس بمعاناة الحكومة، لا نملك ما يؤهلنا لكسب رضاها! خطاؤون حتى الخناع، مغالون في الإثم، متيطرون على النعم! فهل هناك أحد يحترم نفسه لا يملك بيتاً وعنواناً ثابتين؟ ونحن لا نملك إلا عقد إيجار نسجل مبلغه بكل وقاحة، وهمياً في البلدية لدى توثيقه، كي لا ندفع رسوماً كبيرة، وندفع المبالغ الفعيلة سلفاً للمؤجر الطيب الذي يقطف جهد سنتنا على البارد الاستريح.. هكذا، هي حياتنا تعلمنا مآلاً بالعاصي ولم نعرف يوماً كيف نستسر!

المهم، أعدت الاتصال بالرقم الرباعي وقمت بتصحيح عنواني، والانتظار قرابة شهر حتى أتاني الاتصال الموعود من سائق صهريج مبارك جديد، حدث ذلك مساء يوم الجمعة الفائت، لكن النصل بدا وكأنه ورت من مؤسسة كل مقومات البراعة والذكاء وسأل عن عنوان البيت فأجبته بأنه مقابل مسجد الشيخ أحمد كفتارو، وقد اعتدنا أن نذل على عناويننا ببيوت الله.

المهم، ما إن عرف سائق الصهريج العنوان حتى أتاني جوابه الأحمية موضحاً أنه لن يتمكن من إيجاد «صفة» للصهريج هناك، طلبت منه بأن يؤجل مشواره إلى يوم الأحد باعتباره يوم دوام عادي، يكون موضوع «الصفة» متاحاً، فاستشاط غضباً لأنه لا يمكنه حجز مخصصاتي التي تصل إلى ٢٠٠ ليدر دفعة واحدة في صهريجه يوماً كاملاً! لكنه وعدني بأنه إن لم يعثر على «صفة» سيحجزها حتى يقضي الله أمران مفعولاً، وهو ما حصل بالفعل! اتصل في اليوم التالي نحو الساعة التاسعة صباحاً، واعتذر بأنه لم يجد صفة رغم أنه لم يمر في الشارع نهائياً، جربت أن أسأله عن اسمه لكنه لم يجب، وهل لرجل يشغل منصباً حساساً مثل سائق صهريج توزيع المحروقات أن ينشغل بأسئلة مواطن تافه مثلي!

لذا، ولشدة تأنيب ضميري بسبب تنقلي الدائم وتغيير عنواني بشكل مزعج، وعجزني عن امتلاك وطن (أي بيت) ثابت، ومن ثم التمادي في الخطيئة، وعدم قدرتي على تأمين «صفة» لسائق الصهريج، أتقدم للحكومة الموقرة ووزارة النفط ووزيرها المبجل، وشركة المحروقات باسمها الكبير «سادكوب» وسائق الصهريج وكل موظفي هذا القطاع الحيوي المهم باعتذار خطي، وأعدهم بأن أربب أساليب المواطن الصالح، فيبعضهم قال: إن إكرامية السائق واجب مقدس من شأنه تبديد كل العقبات لكننا لا نملك من أمرنا شيئاً!

أدام المولى ظل حكومتنا ومحروقاتها وسائقها علينا، ولعن كل مواطن «شرير» مثلي لا يجيد دفع الإكرامية!

رد

وفيقة حسني تصحج: الإدارة المحلية
عالجت ٨٧٠٠ عقد لعقارات الدولة
المؤجرة من أصل ١٢ ألفاً

فيما يلي تصويبه للمقال الذي نشره بالعدد الصادر يوم الأحد ١٧/١١/٢٠١٩ في الصفحة الأولى والتفصيل في الصفحة الاقتصادية من قبل المحررة هناء غانم:

العمود الثاني الذي تناول العمل الذي يجري في وزارة الإدارة المحلية لتتبع استئجار أملاك الوحدات الإدارية، وذلك بالتوازي مع عمل اللجنة المكلفة بتتبع استئجار العقارات الحكومية المؤجرة إلى القطاع الخاص، لم يكن الرقم الوارد صحيحاً، وخاصة أنني أشرت إلى أن عدد العقود التي تم حصرها يقصد المعالجة بلغ ١٢٠٠٠ عقد عوضاً عن ٨٧٠٠ عقد، وليس كما ورد ١٨٩٠ عقداً، وهذا العمل يتم بمنهجية منظمة من قبل اللجان التابعة للوزارة، ويردني بشكل منتظم كل ربيع، وحقق عوائد بلغت ٥ مليارات، أي بزيادة ٤ مليارات عن السابق. جزء مما ورد في المقال أخذ عما طرح في اجتماع يوم الثلاثاء ١٢/١١/٢٠١٩ ولم يكن السرد دقيقاً.

بخصوص ما كتب عن محافظة دمشق فيه تداول للمعلومات، وما كتب من معمل الإسمنت ليس له علاقة بالمحافظة، فهو عقار تابع لوزارة الصناعة، والإشارة إليه كانت لتوضيح التأخر في استثماره نظراً لموقعه المتميز.

أشرت في حديثي إلى أن بيانات المحافظة أفقدت بعض البيانات والمعلومات، وليس كما ورد في المقال. أما بالنسبة للإشارة في المقال لوجود مساح لإعاقه فتح بعض الملفات، فقد أشرت فقط إلى أن الملف يحتاج للمزيد من المتابعة والاهتمام من قبل الجهات المختلفة. أتمنى الدقة وخاصة أن الحديث معي كان عبر الهاتف، ولم يتم إعلامي بشهره في اليوم الثاني لأنني في العادة أدقق قبل النشر.

وزيرة الدولة لشؤون الاستثمار
م.وفيقة حسين حسني

خلل كبير ضرب الاقتصاد السوري

الشهابي لـ«الوطن»: أجلنا المؤتمر الصناعي لأن مقررات المؤتمر السابق لم تنفذ

تقييم للموجودات المعنوية مثل الشهرة والاسم التجاري، وأكد المؤتمر الصناعي الثالث ضرورة إحداث صندوق لتمويل الصادرات، ووضع معايير للنشاط الداخلي بالنسبة للمنشآت التي يقتصر نشاطها الرئيس على التصدير وفق لجان مشكلة تمثل فيها غرف الصناعة، والعمل على إعادة دراسة رسوم الإنفاق الاستهلاكي وألية استيفائه، والإعفاء من الغرامة المفروضة على عدم تصديق الوثائق التجارية من القنصليات السورية في البلدان التي لا يوجد فيها سفارات أو قنصليات سورية.

إضافة إلى إعداد قانون جديد لجدولة القروض المتعثرة، والتنسيق مع الجهاز المركزي للرقابة المالية لعدم الرجوع على المكلفين على الضريبة في حال كان التكليف قطعياً، إضافة إلى منح الصناعيين الحاليين المحفزات نفسها الواردة في قانون الاستثمار الجديد في حال تحقيقها الشروط الواردة فيه.

ركز المؤتمر الصناعي الثالث في توصياته على ضرورة إعادة النظر بالرسوم الجمركية للعديد من البنود لبعض المواد الغذائية، وبوضع معروضات معرض دمشق الدولي في الاستهلاك المحلي، وإعطاء مرونة للمصارف في منح التسهيلات والقروض وفق ضوابط يضعها المركزي، وغيرها العديد من القضايا التي تسعى في مضمونها إلى بناء صناعة تنافسية قوية قادرة على الصمود والنمو بشكل تراكمي، ومستمر في الأسواق المحلية والخارجية، وفق خطوط تحفيزية حثيئة ذكية ومؤقتة تعيد بناء الثقة الاستثمارية بمعايير دولية عصرية.



هنا غانم

صرح رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي لـ«الوطن»، بأن الاتحاد قرّر تأجيل المؤتمر الصناعي الرابع المقرر عقده في دمشق لأن معظم مقررات المؤتمر الثالث الذي عقد بحلب منذ عام لم تنفذ، ولأننا ننتظر أولاً إجراءات اقتصادية وتقنية حاسمة تصحج الخلل الكبير الذي ضرب الاقتصاد الوطني مؤخراً، علماً بأن المؤتمر تقدم بخطة اقتصادية متكاملة لتحسين أسعار الصرف التي كانت في ذلك الوقت ٥٠٠ ليرة سورية للدولار. وأضاف: «بانتظار تنفيذ ما توصل إليه المؤتمر الثالث من توصيات، ولاسيما المتعلقة بالمشور المالي والمصرفي، والتي تضمنت العديد من القضايا التي تسهل عمل الصناعة والصناعيين وتسهم في إعادة دوران عجلة الإنتاج، فمن دون تلك الإجراءات التصحيحية الضرورية لن يكون المؤتمر الرابع أي معنى، وسوف يكون مجرد فقاعة إعلامية فارغة، لا قيمة لها».

وأشار الشهابي إلى أن الإجراءات المصرفية الأخيرة لها دور أيضاً في تأجيل انعقاد المؤتمر الصناعي الرابع، ولاسيما فيما يتعلق بمبادرة دعم الليرة التي لم يأخذ بتدخلاتها عليها من الجهات المعنية، وبالرغم من ذلك مشجعاً على المبادرة..

وأضاف: «نحن ننتظر من الجهات الوصائية الإجراءات الحاسمة لتصحيح المسار حتى تتمكن من إعطاء شيء للصناعيين والمنتجين الذين ما زالوا يعانون الكثير من الإجراءات التي تحول دون تطوير

الصناعة الوطنية».

وبالعودة إلى التوصيات المتعلقة بالجانب المالي والمصرفي التي جاء بها المؤتمر الصناعي الثالث، فقد تمتلأت بإعفاء من الفوائد والغرامات للمكلفين، وتقسيم الضرائب من دون هذه الفوائد والغرامات بالنسبة للمنشآت في المناطق المتضررة، إضافة إلى أنه تم الطلب بالتريث أو التأجيل لضرائب ربع

العقارات والعروضات في المناطق المتضررة لفترة عام بعد التحرير.

ومن المطالب التي جاء بها المؤتمر تخفيض نسب الشرائح الضريبية للأرباح الصافية وفق المادة ١٦ من القانون ٢٤ لعام ٢٠٠٣ والمعدلة بالمادة ٣ من الرسوم ٥١ لعام ٢٠٠٦، إضافة إلى مشروع قانون لتسوية فروقات إعادة التقييم للمنشآت وأن يتضمن

وزير «الإسكان»: إلغاء ترخيص شركات التطوير العقاري التي لن تنفذ مشاريع خلال سنة

مساحة الأرض الزائدة، كما عرض مدير فرع الديماس إمكانية استثمار منطقة السوق الشعبي في الجزيرة الأولى توسع ضاحية قدسيا تحديداً بدل الاستثمار السنوي لاستثمار المنطقة الواقعة فوق مجرى السيل لصالح مجلس مدينة قدسيا.

وأكد الوزير على ضرورة اتخاذ ما يلزم لتنفيذ خطة المؤسسة وإجراء الترتيبات الضرورية بأمور المناقلة بحيث لا يؤثر على سير العمل، منوهاً بأهمية العمل لاستثمار السوق الشعبي حسب ما هو مخطط له وبما يتوافق مع مجلس مدينة قدسيا ومع جمالية السوق في هذه المنطقة.

مؤسسة اتون للتطوير والاستثمار العقاري لإحداث منطقة تطوير عقاري في منطقة معربا بريف دمشق.

وفي سياق آخر، استعرض مجلس إدارة المؤسسة العامة للإسكان برئاسة الوزير سهيل عبد اللطيف واجتماعه أمس جدول أعماله المتضمنة الموافقة على المذكرة المقدمة من مديريتي التخطيط والإحصاء والشؤون المالية بإجراء مناقلة لبعض فقرات الموازنة التقديرية للعام الجاري لزوم استكمال التزامات المؤسسة تجاه مشاريعها، كما تمت مناقشة ما توصلت له اللجنة الفنية المكلفة بدراسة قيمة المساحات الطابقية الزائدة المرخصة للمقسم ١٩٦ في منطقة غرب دمشق الجديدة وقيمة

من تاريخ حصولها على الترخيص النهائي، ومن لم ينفذ خلال سنة فسيلغى ترخيصه.

وبحسب ما نشرته الوزارة على صفحتها الرسمية عبر «فيسبوك»، فقد شدّد الوزير عبد اللطيف على أعضاء مجلس الإدارة بعدم التهاون بالشروط المحددة من قبل الهيئة عند إجراء الدراسة الفنية لأي شركة تنوي العمل بقطاع التطوير والاستثمار العقاري.

وقد أعطيت الموافقة على الترخيص الأولي لسبع شركات كانت قد استوفت جميع الاشتراطات اللازمة والموضوعة من قبل الهيئة لتبدأ بعدها استعمال ما يلزم للحصول على الترخيص النهائي، كما تم الموافقة على المقترح المقدم من

الوطن

ناقش مجلس إدارة الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري واجتماعه أمس عدد من المواضيع المدرجة في جدول أعماله والمتضمنة الموافقة الأولية لترخيص عدد من الشركات الراغبة بالعمل في مجال التطوير والاستثمار العقاري.

وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف أكد أهمية دراسة كل التفاصيل المتعلقة بالرؤى والأفكار المعروضة من الشركات المتقدمة للحصول على ترخيص أولي، والتأكيد على الجدية المطلقة لهذه الشركات بأن تبدأ بمشروع سكني خلال سنة

إن صدقت الوعود فمشكلة الصرافات في طريقها للحل

«العقاري» يستلم ١٠٠ صراف جديد نصفها لدمشق والتركيب بداية الأسبوع المقبل



عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف العقاري مدين علي لـ«الوطن» عن وصول ١٠٠ صراف جديد، وذلك وفق العقد الذي أبرمه المصرف منذ أشهر لتوريدها، وسيتم البدء بتزكيبها قريباً جداً.

وبين أنه تم إنجاز خريطة لتوزيع الصرافات الجديدة وفقاً للاحتياجات الفعلية، وخاصة في المناطق المزدهمة التي يكثر فيها الطلب على خدمة الصراف، موضحاً أن هذه الدفعة من الصرافات تأتي في سياق توجهات حكومية وخطة المصرف لتحديث الصرافات الآلية ما يسهم في تخطي الصعوبات الحاصلة في توفير هذه الخدمة بالشكل المطلوب، وخاصة حالة الإزدحام الشديد التي تحصل أمام الصرافات مع تحويل الرواتب الشهرية، إضافة إلى التخفيف من ظاهرة خروج الصرافات من الخدمة بسبب كثرة أعطالها وارتفاع نفقات صيانتها، لكون معظم الصرافات العاملة حالياً تجاوزت العمر الافتراضي لها، والذي يقدر بين ٥ إلى ٦ سنوات، بينما مضي على عمل هذه الصرافات أكثر من ١٥ سنة، وهو ما أدى إلى تهاكها، وكثرة أعطالها، إضافة إلى أن تناقص عدد الصرافات أدى لشدة الضغط والاستخدام على بقية الصرافات العاملة.

وفي متابعة مع مدير المعلوماتية والتسويق في المصرف مجد سلوم حول تفاصيل خريطة توزيع الصرافات الجديدة، بين أن نسبة تجاوز ٥٠ بالمئة من هذه الصرافات ستكون من نصيب العاصمة دمشق، نظراً لشدة الطلب على خدمة الصرافات الآلية فيها، وتهاك الكثير من الصرافات الموزعة فيها، إذ سيتم استبدال ٨ صرافات في الصالة الرئيسية للصرافات في ساحة المحافظة في مبنى إدارة المصرف العقاري، حيث يوجد حالياً نحو ١٨ صرافاً، سيتم تزويدها به صرافات جديدة، وسحب ٨ صرافات بدلاً منها، وصيانتها وتزويدها في حال تم تأهيلها للعمل في مناطق أخرى، حيث تستقبل هذه الصالة عدداً كبيراً يومياً من العاملين في الجهات العامة ممن روايتهم موطنة لدى المصرف، إضافة إلى قرب هذه الصرافات من

الإدارة وسهولة تغذيتها بشكل مستمر بالأموال. كما سيتم استبدال الصراف أمام الفرع التعاوني مقابل فندق الشام، والصرافات المخصصة في منطقة ابن النفيس وبرزة ومنطقة الجمارك.. وغيرها، إضافة إلى تركيب صرافات جديدة في الضواحي المكتظة بريف دمشق مثل جرمانا وتركيب صرافين في صحنايا، إضافة إلى فتح مكتب لتقديم مختلف الخدمات المصرفية وكذلك في جديدة عرطوس وغيرها من ضواحي ريف دمشق.

وأوضح سلوم أن الصرافات الجديدة معها كفالة وتوقع سلوم أن يتم البدء باستبدال وتركيب الصرافات الجديدة مع بداية الأسبوع المقبل، وسوف تكون البداية من الصالة الرئيسية، وبعدها يتم استبدال الصرافات تبعاً، حيث مازال هناك بعض الإجراءات التي يعمل عليها المصرف لإخراج هذه الصرافات من المستودعات.

وعن مواقع أخرى جديدة لأماكن للصرافات بين المدير أنه لم تفتح جهود المصرف حتى تاريخه في الحصول على الموافقات على أماكن جديدة لمشكلة الصرافات.

لتركيب صرافات فيها، مع أنه تمت مراسلة العديد من الجهات العامة في ذلك وخاصة جامعة دمشق والمحافظ وغيرها من الجهات التي يمكنها تخصيص أماكن لتركيب صرافات فيها، كما أوضح أن هناك بعض الإجراءات والتعديلات الفنية تخص تركيب الصرافات الجديدة مثل اختلاف واجهة الفتح التي يحتاجها الصراف الجديد، وأنه يتم العمل على هذه التعديلات وإنجازها.

وأوضح سلوم أن الصرافات الجديدة معها كفالة وصيانة لمدة عامين، وهو ما يخفف الضغط على المصرف، مبيّناً أن هذه الصرافات تشمل على العديد من المزايا الحديثة لجهة السرعة وسهولة الأداء.. وغيرها، وهو ما سوف يسمح بالاستغناء عن بعض الصرافات القديمة التي كثرت أعطالها وسببت خسارة كبيرة للمصرف خلال الفترة السابقة جراء عمليات الصيانة المستمرة والمكلفة، لافتاً إلى أن توريده هذه الصرافات يسهم في حل نسبي لمشكلة الصرافات.

مدير «السورية للتجارة» لـ«الوطن»:

قلة المواد في الصالات سببه الطب الكبير من المواطنين!!

علي محمود سليمان

الصالات للشراء بشكل فردي ومن ثم تجمع هذه الكميات وإعادة بيعها. ولفت نجم إلى أن الكميات المستلمة على نسبة ١٥٪ من مستودعات التجار تعتبر جيدة، وكافية، وتصل بشكل يومي من السكر والأرز والسمون والمعلبات، ويتم استلامها بشكل فوري من المرفأ وتستبدل القيمة خلال خمسة أيام ونقلها إلى مستودعات المؤسسة، وهي تصل بكميات كبيرة، وحالياً تنتظر المؤسسة استلام كمية ١٤٠٠ طن سكر في مرفأ طرطوس، وكميات مماثلة لها لبقية السلع المحددة ضمن قائمة النسبة، مؤكداً بأن كافة التجار الذين يحصلون على تمويلهم من المصرف المركزي يقومون بتسليم النسبة ولم يجر أي تأخير، كما أن الاعتذار عن التسليم أو الاستلام ممنوع.

وتحدث نجم عن استمرار المؤسسة باستلام وتجهيز الصالات الجديدة التي سيتم افتتاحها في المحافظات، بعد استلامها من الجهات العامة والوزارات والجامعات، حيث تتحضر لافتتاح عشر صالات في محافظة القنيطرة، و١٧ صالة في حلب، و١٢ صالة في اللاذقية، و٨ صالات في طرطوس، متوقفاً بأن تصل المؤسسة في عدد صالاتها إلى رقم جيد قبل نهاية العام.

ومن جهة أخرى بين نجم بأن الزيارة الأخيرة إلى الصين كانت ناجحة ومبشرة، حيث سيتم رفع مذكرة إلى الجهات الوصائية على المؤسسة، لعرض ما المطلوب وما الإمكانات إن كان لجهة استيراد سلع ومواد من الصين وخاصة استيراد خطوط الإنتاج سواء في الكونسروة والمعلبات أو المواد التي تخدم المؤسسة في تطوير عملها، أو لجهة تصدير الفائض من السلع والمواد الموجودة لدينا وإيجاد أسواق لها في الصين.

صرح مدير المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم لـ«الوطن» بأن جميع المواد الغذائية متوافرة في صالات المؤسسة بالمحافظات، ولكن، نتيجة الفارق السعري ما بين أسعار المؤسسة وأسعار السلع ذاتها في الأسواق، فقد شهدت الصالات إقبالاً كبيراً، من المواطنين على شراء المواد الغذائية، وتركز الضغط بشكل خاص على مادتي السكر والزيت.

وأوضح نجم بأنه نتيجة الطلب الكبير، فإن السلع تتباع بوقت قصير، وعمليات إعادة إرسال المواد للصالات تحتاج إلى وقت، لذلك اشتكى المواطنون من قلة المواد، فعلى سبيل المثال يباع الزيت بفارق أكثر من ١٥٠ ليرة سورية عن الأسواق، إذ إن سعر لتر زيت القلي في صالات المؤسسة ٧٠٠ ليرة سورية في حين يباع في الأسواق ما بين ٨٥٠ ليرة و٩٠٠ ليرة، وكذلك الأمر بالنسبة لمادة السكر حيث أسعاره ٢٢٠ ليرة سورية للسكر الأحمر و٢٥٠ ليرة سورية للسكر الأبيض، في حين يباع بالأسواق بـ٣٥٠ ليرة سورية.

وأشار إلى أن المؤسسة تزود صالاتها في كافة المحافظات بكافة المواد بشكل يومي بما يتبع القطاع المادة، فكل صالة يرسل إليها يومياً نصف طن سكر يومياً بالحد الأدنى، ولكن خلال ساعتين من طرحها تكون قد بيعت بالكامل، وحتى في اللحوم الحمراء، فإن هناك إقبالاً شديداً عليها نتيجة الفارق السعري، مبدياً مخاوف من قيام البعض بالتلاعب والاستفادة من فارق السعر لدى المؤسسة وسحب المواد عن طريق شرائها على دفعات وإعادة بيعها في الأسواق بالسعر الراجح، وهناك حالات لقيام البعض بإرسال أولاد أو عمال إلى